# أصول تقييد الكتاب والسنة

# بفهم السلف الصالح

تأليف
أحمد بن محمد بن الصادق النجار

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ

**أصول تقييد الكتاب والسنة**
**بفهم السلف الصالح**

أحمد بن محمد النجار،١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار.احمد محمد

أصول تقييد الكتاب والسنةة بفهم السلف/أحمد محمد النجار_
المدينة المنورة، ١٤٣٧هـ

ص ٢٤ سم

ردمك:٨-١٣٧٨-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١-أصول الفقه.العنوان

ديوي ٢٥١ ١٤٣٧/٦١١٩

رقم الإيداع ١٤٣٧/٦١١٩

ردمك:٨-١٣٧٨-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

دار النصيحة
المدينة النبوية

# أصول تقييد الكتاب والسنة

## بفهم السلف الصالح

تأليف
أحمد بن محمد بن الصادق النجار

دار المستقبل للطباعة والنشر والتوزيع
دار النصيحة
المدينة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

## أما بعد:

فإن السلفية الحقة هي الإسلام الحقيقي الذي أنزله الله علىٰ نبيه ﷺ، وهو الذي كان عليه الصحابة ومن اتبعهم بإحسان.

**والانتساب إلىٰ السلف انتساب شرعي شريف؛** لأنه انتسابٌ إلىٰ من عصمهم الله في الجملة؛ إذ إجماعهم لا يجوز مخالفته.

**وليس التسمي بالسلفِيَّةِ، أو الانتساب إلىٰ السلَفِ بدعةً؛** لوجود الحاجة، فلما كثُرَتْ الفِرَقُ، وتعدَّدتْ، وادَّعتْ كلُّ فرقةٍ أنها موافقة للكتاب والسنة، احتاج أهل السنة أن يتميَّزوا بلقبٍ يُفارقون به الفرقَ المخالفةَ للكتاب والسنة، فتلقَّبوا بأهلِ الحديث، وبأهل السنة والجماعة، وبالسلفيين.

**والأصل الذي ينطلق منه من انتسب إليها:** تقييد نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، فصار هذا التقييد شعارًا لأهل السنة والجماعة، ونجاة لهم من الهلاك والنار.

ولما كان الأمر كذلك كان لابد من توضيح الأصول التي يرجع إليها هذا التقييد، وبيانها، وإقامة الأدلة القاطعة عليها.

**وقد جاءت هذه الرسالة**[١] **في مبحثين:**

**المبحث الأول**: الأصول التي يرجع إليها تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف.

**المبحث الثاني**: الأدلة الدالة علىٰ وجوب تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف.

فأسأل الله أن ينفع بها، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم.

كتبه

**د.أحمد بن محمد النجار**

في المدينة النبوية

٢٧-٦-١٤٣٧هـ

البريد الإلكتروني

abuasmaa12@gmail.com

---

(١) وهي في الأصل محاضرة ألقيتها، فأسأل الله أن ينفع بها، وأن يجزي خيرًا من فرغها.

## المبحث الأول
## الأصول التي يرجع إليها تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح

تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح يرجع إلىٰ أصلين:

### الأصل الأول: الإجماع.

**والإجماع**: اتفاق مجتهدي الأمة في عصرٍ علىٰ أمر ديني بعد وفاة النبي ﷺ.

فما أجمع عليه السلف في فهم نصوص الكتاب والسنة فإنه يكون واجب الاتباع؛ لكون الإجماع حجة في نفسه، ولا تجوز مخالفته.

## وفهم السلف رجع إلى الإجماع من جهتين:

**الجهة الأولىٰ: الإجماع القولي، وهو:** أن يفهم الصحابة أو من دونهم من أهل القرون الثلاثة فهمًا فيعبِّر عنه بالقول.

ويُعرَف ذلك بحكاية الأئمة عنهم.

## ومن الأمثلة على ذلك:

**قول الإمام أحمد:** «... إجماعُ العلماءِ والأئمَّةِ المتقدِّمين علىٰ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهُ غيرُ مخلُوقٍ، هذا الدِّينُ الذي أدرَكْتُ عليه الشيوخَ، وَأدرَكَ الشُّيُوخُ مَن كان قبلَهُم علىٰ هذا»[(١)].

**وقول إسحاق بن راهُويَهْ:** «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، إجماعُ أهلِ العلمِ أنَّه فَوقَ العرشِ

---

(١) أخرجه ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٦٠).

استَوَىٰ، وَيَعلَمُ كُلَّ شيءٍ في أسفلِ الأرضِ السابِعَةِ»[(١)].

**وقول أبي عمر الطلمنكي المالكي**: «أجمعَ المسلمُونَ مِن أهلِ السنَّةِ علىٰ أنَّ معنىٰ قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحو ذلك من القرآن: أنه عِلمُهُ، وأنَّ اللهَ تعالىٰ فوقَ السموات بذاته، مُستَوٍ علىٰ عرشِهِ كيف شاءَ»[(٢)].

**وقول ابن بطة**: «وأجمَعَ المسلمون مِنَ الصحابةِ والتابعين، وجميعِ أهلِ العلم من المؤمنين أَنَّ اللهَ تبارك وتعالىٰ علىٰ عرشِهِ، فوْقَ سمواتِهِ، بائِنٌ من خلقِهِ»[(٣)].

**الجهة الثانية: الإجماع السكوتي، وهو**: أن يفهم الصحابي أو من دونه من أهل القرون الثلاثة فهمًا وينتشر

---

(١) الذهبي في «العلو» (٢/ ١١٢٨).

(٢) ذكره الذهبي في كتابه «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣١٥).

(٣) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ١٣٦).

ولا يخالفه أحد في عصره.

**وإجماع السلف نطقًا كان أو سكوتًا** ليس كإجماع من جاء بعدهم؛ لأن إجماع السلف قد تميز بمميزات اختص بها.

وهذه المميزات ترفعه من الظن إلىٰ اليقين.

**ومن تلك المميزات:**

١- أن إجماعهم أكثر انضباطًا من إجماع غيرهم؛ لإمكان وقوعه وحكايته.

٢- أن إجماع السلف -خصوصًا ما يتعلق بالمنهج العام، وأصول باب الاعتقاد- قد تلقاه العلماء بالقبول، وتتابعوا عليه، وأخرجوا من خالفه عن دائرة السنة.

٣- أن مضمون ما أجمع عليه السلف قد تنوع إثباته في نصوص الكتاب والسنة، وتعاضدت النصوص به.

وهذا مما يدل علىٰ قطعية إجماع السلف في أصول

الدين وقواعده، وهي أصول أهل السنة التي يخالف فيها المبتدعة، ويزعمون أن دلالة النصوص عليه ظنية.

**وإذا كان إجماع السلف في أصول الدين وقواعده قطعيًّا فلا يسوغ لأحد مخالفته، وهذا أيضًا يرجع إلىٰ أمر قطعي؛ للحجج الآتية:**

**الحجة الأولىٰ**: أن إجماع السلف في مسائل أصول الدين وقواعده من حفظ الله للدين، وما حفظ الله به الدين فإنه لا يكون إلا حقًّا.

**فينتج عن هذا**: أن اتفاق السلف لا يكون إلا حقًّا.

**الحجة الثانية**: أن قول مجتهدي كل عصر قولٌ للأمة، والأمة معصومة.

**فينتج عن هذا**: أن قول مجتهدي كل عصر معصوم.

**وعصمة الأمة وحفظ الله لدينه عُرف بالضرورة؛ لأن ذلك**

طريق بقاء الشريعة، وقد ثبت قطعًا أن شريعة النبي ﷺ باقية إلىٰ قيام الساعة؛ لأنه خاتم النبيين، وشريعته آخر الشرائع، وبها أقام الله الحجة علىٰ خلقه، فإذا جاز اجتماعهم علىٰ الضلالة كان ذلك رفعًا للشريعة، وإبطالًا لها، وكذلك إذا لم يحفظ الله دينه، وذلك يوجب عصمة الأمة، وحفظ الله لدينه قطعًا.

ثم إن النصوص قد تواردت علىٰ عصمة الأمة، والأمر بالتمسك بما عليه الجماعة، والسواد الأعظم، وعلىٰ حفظ الله لدينه، وهذا التوارد والتعاضد يؤدي إلىٰ القطع، ويجد كل مسلم عَلِم مجموع الأدلة: العلم الضروري، فثبت القطع بالمجموع لا بآحاد الأدلة.

ثم قد أجمع علىٰ مضمون هذه الأحاديث: الأئمة، والعادة جارية بإحالة اجتماع الجم الغفير مع تغاير الأزمنة واختلاف الأعصار علىٰ ما لا أصل له؛ مما يدل أيضًا علىٰ عصمة الأمة وحفظ الله لدينه.

كما قد اشتهر عن الأئمة ذم من خالف هذا الإجماع، وهذا مما يدل أيضًا علىٰ قطعية الإجماع، وعصمة الأمة.

**الحجة الثالثة**: أن إجماع السلف في مسائل أصول الدين وقواعده يُقطَع فيه بانتفاء المخالف، وما قُطع فيه بانتفاء المخالف فهو قطعي؛ لأن العادة قضت بإحالة ألا يكون مستندهم فيه القطع؛ إذ يستحيل ألا يقف واحد منهم علىٰ الصواب.

**فينتج عن هذا**: أن إجماع السلف قطعي.

**وهذه المقدمات كلها** ترجع إلىٰ التواتر المعنوي.

**فتبين لنا**: أن ما أجمع عليه السلف قطعي لا يتطرق إليه الخطأ بوجه من الوجوه، فيكون المخالف لإجماع السلف مخطئًا قطعًا.

## الأصل الثاني: مذهب الصحابي.

ما فهمه آحاد الصحابة فإنه حجة؛ لكون مذهبه حجة علىٰ الراجح بقيده.

**قال الإمامُ أبو حنيفة**: «ما بلغني عن صحابي أنه أفتىٰ به فَأُقَلِّدُهُ، وَلا أستجِيز خلافه»(١).

**وقال الإمام الشافعيُّ**: «لا يكون أن تقول إلا عن أصلٍ، أو قياسٍ علىٰ أصل.

والأصل: كتابٌ أو سنةٌ، أو قولُ بعض أَصحَاب رسول الله ﷺ، أو إجمَاع الناس»(٢)

وهذا الفهم من الصحابي للمنهج العام وأصول الدين قد تلقاه الأئمة بعده بالقبول، وأجمعوا عليه، وأخرجوا من خالفه عن دائرة السنة، فيكون فهمه قطعيًّا لا ظنيًّا؛ لهذه

---

(١) «شرح أدب القاضي» (١/ ١٨٥-١٨٧).

(٢) «الأم» (٨/ ٣٠).

القرائن، ولكونه يعود إلىٰ الإجماع، وقد تقدم بيان قطعيته.

**وهذان الأصلان** يبحثان في باب الأدلة في أصول الفقه.

**وسأضرب أمثلة توضح تقرير هذين الأصلين:**

- **من قواعد الدين:** تنزيه الله عن المثيل في ذاته وأسمائه وصفاته.

وهذا الأصل أُخذ من النص بفهم السلف الصالح.

قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١-٤].

وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

فقد فهم السلف من هذه الآيات وغيرها أن الله منزَّهٌ عن أن يماثله أحد من خلقه في صفاته، وأن إثبات الصفات يكون مع نفي المماثلة، وهذا الفهم منهم حكي عليه الإجماع، وتواتر ذلك عنهم.

**قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «السيدُ الذي قد كمُل في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كمُل في شرفه، والعظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُل في جبروته، والعالمُ الذي قد كمُل في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُل في حكمته، وهو الذي قد كمُل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له»[(١)]

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ٤٤٤) عن علي عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به. وذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٢٢٥) من طريق ابن أبي حاتم عن أبي صالح به. وعلي

.....

= شيخ الطبري هو: علي بن داود بن يزيد القنطري، وثَّقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٢٤)، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٤٦٧): «صدوق». وأما أبو صالح فهو: عبد الله بن صالح كاتب الليث قال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص٣٦٥): «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة». وأما معاوية فهو: ابن صالح بن حُدير الحضرمي وثقه أحمد وأبو زرعة والنسائي وقال ابن عدي: صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ١٥٦-١٥٧). وعلي هو: ابن أبي طلحة صدوق قد يخطئ كما في «التقريب» (ص٤٦٩).

بقي بيان أنَّ رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس منقطعة، لكن احتمل الأئمة هذا الانقطاع؛ لأنَّ الواسطة معلومةٌ وهي ثقة.

**ولهذا قال فيها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»** (٦/ ٢٨٣): «واحتملنا حديثَ علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وإن كان لم يلقه؛ لأنه عند أهلِ العلم بالأسانيدِ إنما أخذ الكتاب الذي فيه هذه الأحاديث عن مجاهد وعن عكرمة».

**وقال ابن حجر في «الفتح»** (٨/ ٥٥٧): «وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في «صحيحه» هذا كثيرًا علىٰ ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح».

**وقال في «العجاب في بيان الأسباب»** (ص ٥٨): «وعليٌّ صدوقٌ لم يلقَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان =

**وقال نُعَيْمُ بنُ حماد:** «مَن شَبَّهَ الله بشيءٍ مِن خَلقِهِ فقد كَفَرَ، وَمَن أنكَرَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقد كفَرَ، فَليسَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ ورسُولُهُ ﷺ تشبيهٌ»(١).

---

=

البخاريُّ وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون علىٰ هذه النسخة». فالأثر مما يُحتجُّ به إن شاء الله، فإنه قد اعتمد علىٰ طريق أبي صالح: البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما.

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ١٦٣)، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٢٦٤)، والذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٩٣) كلهم من طرق عن محمد بن إسماعيل الترمذي عن نعيم به .

ومحمد بن إسماعيل قال فيه ابن حجر في «التقريب» (ص٥٤٧): «ثقة حافظ».

وذكره اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٥٨٧) من طريق ابن أبي حاتم عن عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي عن نعيم به.

وعبد الله بن محمد قال عنه ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢٥): «كان من أجلَّة أصحاب أحمد بن حنبل ممن كتب عنه أبي وأبو زرعة» فيكون الأثر صحيحًا.

=

**وقال الإمام البخاري**: «وأنَّ اللهَ يُنَادِي بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، فليس هذا لغيرِ اللهِ جَلَّ ذكرُهُ.

وفي هذا دليلٌ أنَّ صَوتَ اللهِ لا يُشبِهُ أصوَات الخلقِ؛ لأنَّ صَوتَ اللهِ جَلَّ ذكره يُسمَعُ مِن بُعْدٍ كما يُسمَعُ مِن قُرْبٍ، وأنَّ الملائكة يُصعَقُونَ مِن صوتِهِ، فإذا تَنَادَىٰ الملائكةُ لم يُصعَقُوا. وقال ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] فليسَ لصِفَةِ الله ندٌّ ولا مِثْلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاتِهِ بالمخلوقين»(١).

**وقال الإمام الطبري**: «فَنُثبِتُ كلَّ هذه المعاني التي ذَكَرْنا أنها جَاءَتْ بها الأخبَارُ، والكتابُ، والتنزيلُ، علىٰ ما يُعقَلُ مِن

---

=

**قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»** (١٣/ ٢٩٩): «وما أحسن قول نعيم بن حماد، الذي سمعناه بأصح إسناد»، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٨٤).

(١) «خلق أفعال العباد» (ص١٨٢).

حقيقَةِ الإثباتِ، وَنَنفِي عنه التشبيهَ»[١].

**وقال الإمام قوَّام السنة أبو القاسم التيمي:** «قال أهلُ السنة: نَصِفُ اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ، وَنُؤمِنُ بذلك؛ إذ كان طريقُ الشرعِ الاتباعَ لا الابتداع، مع تحقيقِنَا أنَّ صفاته لا يُشبِهُها صفات، وذاتَهُ لا يُشبِهُها ذاتٌ، وقد نفىٰ اللهُ تعالىٰ عن نفسِهِ التشبيهَ بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فَمَن شبَّهَ اللهَ بخلقِهِ فقد كَفَرَ.

وأثبتَ لنفسِهِ الصفات ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وليس في إثبات الصفَاتِ ما يُفضِي إلىٰ التشبِيهِ، كما أنَّه ليس في إثباتِ الذَّاتِ ما يُفضِي إلىٰ التشبيهِ»[٢].

**وقال ابن تيمية:** «وَأَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا عَلَىٰ أَنَّ

---

(١) «التبصير في معالم الدين» (ص١٤٤).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٩٥).

الرَّبَّ تَعَالَىٰ بَائِنٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، يُوصَفُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، يُوصَفُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ دُونَ صِفَاتِ النَّقْصِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي صِفَاتِ الْكَمَالِ، ولا كقَولِهِ في شيءٍ مِن صفَاتِ الكمالِ»(١).

**وقال:** «مَذهَبُ الأئمَّةِ والسلفِ إِثبَاتُ الصِّفَاتِ، ونَفيُ التَّشْبِيهِ بالمخلوقات إثباتٌ بلا تَشبِيهٍ، وتَنزِيهٌ بلا تعطيلٍ»(٢).

إلىٰ غير ذلك.

فنجد أن الأئمة قد تلقوا هذا الفهم بالقبول، وتتابعوا عليه، ونقلوه نقلًا متواترًا، وأخرجوا من خالفه عن دائرة السنة؛ فكان مضمونه قطعيًّا لا تجوز مخالفته.

---

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٢٤٨).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٨٢)

- **من قواعد الدين:** وجوب إجراء النصوص علىٰ ظاهرها.

وهذا الأصل أُخذ من النص بفهم السلف الصالح.

قال تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

وقال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

وقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤].

فقد فهم السلف من هذه الآيات وغيرها وجوب إجراء النصوص علىٰ ظاهرها، وفهمها علىٰ حسب مقتضىٰ لغة العرب.

وهذا الفهم منهم حكي عليه الإجماع، وتواتر ذلك عنهم.

**قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياء بيده: آدمُ، والعرشُ، والقلمُ، وجناتُ عدنٍ. ثم قال لسائر الخلق: كُن فكان»(١).

**وقال الإمام أبو العالية عند قوله تعالىٰ:** ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: «ارتفع»(٢).

**وقال الإمام مجاهد:** ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾: «علا»(٣)

**وقال الإمام عكرمة:** «﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]:

---

(١) أخرجه الدارمي في «نقض عثمان علىٰ المريسي» (ص٩٨)، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٨٢)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٤٧٧) من طرق عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر به، والأثر صحيح، وقد جود إسناده الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (١/ ٦٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» تعليقًا في كتاب «التوحيد»، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [ص:١٤٧٦].

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» تعليقًا في كتاب «التوحيد»، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [ص:١٤٧٦].

يعني اليدين»[(١)].

وسئل الإمام سفيان بن عيينة عن هذه الأحاديثِ التي تُرْوَىٰ في الرؤيةِ فقال: «حقٌّ، نروِيها كما سمعناها»[(٢)].

**وعن الوليد بن مسلم قال:** «سألتُ الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكَ بنَ أنس، والليثَ بن سعد: عن الأحاديثِ التي فيها الصفات ؟ فَكُلُّهُم قال: أمِرُّوها كما

---

(١) أخرجه الدرامي في «نقض عثمان علىٰ المريسي» (١٢٢) عن نعيم بن حماد عن الفضل بن موسىٰ عن حسين بن واقد عن يزيد النحوي به. ورواته ثقات عدا نعيم قال فيه ابن حجر كما في «التقريب» (ص٦٥٥): «صدوق يخطئ كثيرًا»

(٢) أخرجه ابن منده في كتاب «التوحيد» (٣/ ٣٠٨) واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٥٥٧) والذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٢٢) جميعهم من طريق محمد بن سليمان المصيصي به، والمصيصي ثقة كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص٥٦١) فالأثر صحيح

جَاءَتْ بلا كيف»[(١)].

**وقال الإمام أحمد:** لما سُئِلَ عن قومٍ يقولون: لما كلَّم اللهُ موسىٰ لم يتكلَّمْ بصوتٍ: «بلىٰ، إنَّ ربَّك تكلَّم بصوتٍ، هذه الأحاديثُ نرويها كما جاءَتْ»[(٢)].

**وقال الإمامُ أحمد أيضًا لما سُئِلَ عن أحاديث الصفات:** «نُمِرُّها كما جاءَتْ»[(٣)].

**وقال الإمام السِّجْزي:** «الواجِبُ أنْ يُعلَمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٥٨٢)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٤)، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٧٠-٧١) كلهم من طرق عن الهيثم بن خارجة به. والهيثم قال عنه ابن حجر كما في «التقريب» (ص٦٧٠): «صدوق» فيكون الأثر حسنًا.
وأخرجه ابن بطة (٣/ ٢٤١) بلفظ «... بلا تفسير».

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٢٨٠) عن أبيه، وسنده صحيح.

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٣٢٧) من طريق عبد العزيز عن الصيدلاني عن المروذي به، وسند ابن بطة صحيح.

إذا وَصَفَ نفسَهُ بصفَةٍ هي معقولَةٌ عند العَرَبِ، والخطابُ وَرَدَ بها عليهم بما يتعارَفُون بينهم، ولم يُبَيِّنْ سبحانه أنها بخلاف ما يَعقِلُونَهُ، ولا فسَّرَها النبيُّ ﷺ لما أدَّاها بتفسيرٍ يخالِفُ الظاهِرَ، فهي علىٰ ما يعقِلُونَهُ ويتعارَفُونَهُ.

**والذي يُوَضِّح ذلك**: هو أنَّ الله سبحانه قد أثبَتَ لذاتِهِ علمًا، ونطَقَ بذلك كتابُهُ؛ فقال ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكان المعقولُ مِنَ العلمِ عند المخاطَبِين به أنَّه إدراكُ المعلُومِ علىٰ ما هو بِهِ، فكانَ علمُ اللهِ سبحانه إدراك المعلومِ علىٰ ما هو به، وعلمُ المحدَثِ أيضًا إدراك المعلوم علىٰ ما هو به»[(١)].

**وقال أبو القاسم التيمي**: «مذهَبُ مالك، والثوريِّ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي،

(١) «الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت» (ص٢٢٧-٢٢٨).

وإسحاق بن راهويه، أنَّ صفاتِ اللهِ التي وَصَفَ بها نفسَهُ، وَوَصَفَهُ بها رسُولُهُ ﷺ مِنَ السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي علىٰ ظاهِرِها المعروف المشهور مِن غيرِ كيف يُتَوَهَّمُ فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل، قال ابن عيينة: كلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقراءَتُهُ تفسيرُهُ»(١).

**وقال ابن تيمية**: «فَمَذهَبُ السلَفِ -رضوان الله عليهم- إثباتُ الصفَاتِ وإجرَاؤُهَا علىٰ ظَاهِرِها، وَنفيُ الكيفِيَّةِ عنها؛ لأنَّ الكلامَ في الصفَاتِ فرعٌ عَنِ الكلامِ في الذَّاتِ، وإثباتُ الذَّاتِ إثبات وُجُودٍ لا إثبَات كيفِيَّةٍ، فكذلك إثباتُ الصِّفَاتِ، وعلىٰ هذا مَضَىٰ السلَفُ كُلُّهُم»(٢).

- **من أصول الدين**: القرآن كلام الله غير مخلوق.

---

(١) ذكره الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣٦٣).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٦-٧).

وهذا الأصل أُخذ من النص بفهم السلف الصالح.

قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ [التوبة: ٦].

وقال تعالىٰ: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝٢٤ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦﴾ [المدثر: ٢٤ - ٢٦].

وقال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

**قال الصحابي الجليل ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الآية:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ۝٢٣﴾ [سبأ: ٢٣]: «إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سَمِعَ أهلُ السموات شيئًا، فإذا فُزِّع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ»(١).

---

(١) أخرجه البخاري تعليقًا بصيغة الجزم في كتاب «التوحيد»، باب: قول الله =

**وقال الصحابي الجليل ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنزَلَ اللهُ القرآنَ إلىٰ السَّماء الدنيا في ليلة القدر، فكان الله إذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئًا أوحاه»(١)

**وعن ابن عيينة قال سمعت عمرو بن دينار يقول:**

---

=

تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾ (ص١٢٨٩) ووصله عبد الله في «السنة» (١/ ٢٨١) رقم (٥٣٧) قال: حدثني أبي نا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله به. وقد ساق طرقَ هذا الأثر بتوسعٍ الحافظُ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٦٤-٥٦٥)، وهذا الأثرُ قد جاء مرفوعًا، قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٢٨٣): «الموقوف وإن كان أصحَّ من المرفوع ، ولذلك علَّقه البخاري في « صحيحه»، فإنه لا يُعِلُّ المرفوعَ؛ لأنه لا يقال من قِبَل الرأي، كما هو ظاهر».

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢/ ١٩٢) عن المثنىٰ عن عبد الوهاب عن داود عن عكرمة عن ابن عباس به. وأخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ بمعناه (٧/ ٢٤٧) عن قتيبة عن ابن أبي عدي عن داود به، وداود هو: ابن أبي هند وهو ثقة متقن كما في «التقريب» (ص٢٤٠) والأثر صحيح.

«أدركتُ الناسَ منذ سبعين سنة، أدركتُ أصحاب النبي ﷺ ومن دونهم يقولون: اللهُ خالقٌ وما سواه مخلوقٌ إلا القرآن فإنَّه كلامُ الله منه خرَج وإليه يعودُ»(١).

**وقال الإمام سفيان الثوري:** «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، مَن قالَ غيرَ هذا فهوَ كافرٌ»(٢).

**وقال الإمام وكيع:** «القرآنُ كلامُ الله وهو منه جلَّ وتعالىٰ»(٣).

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٦/ ٢٦) من طريق حرب الكرماني عن إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي به
وأخرجه الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص١٨٩)، وفي «نقض عثمان علىٰ بشر المريسي» (ص٣٣١) عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: قال سفيان بن عيينة: قال عمرو بن دينار: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين...».

(٢) ذكره اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٧٠).

(٣) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ١٥٨) عن أحمد الدورقي عن يحيىٰ بن معين به. وسنده صحيح.

**وقال أبو نعيم الفضل بن دكين:** «أدركتُ الناسَ ما يتكلَّمُون في هذا، ولا عرفْنا هذا إلا من بعد سنين، القرآنُ كلامُ اللهِ مُنزَّلٌ من عند الله، لا يؤولُ إلىٰ خالقٍ ولا مخلوق منه بدأ وإليه يعودُ، هذا الذي لم نزلْ عليه ولا نعرفُ غيرَه»(١).

**وعن أحمد بن الحسن الترمذي قال:** «قلتُ لأحمد بن حنبل: إنَّ الناسَ قد وقعوا في أمرِ القرآن فكيف أقول؟ قال: أليس أنت مخلوق؟ قلت: نعم .

قال: فكلامك منك مخلوق؟

قلت: نعم، قال: أوليس القرآنُ من كلام الله؟ قلت: نعم.

قال: وكلامُ الله .

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٣٦) من طريق حنبل به وسند ابن بطة صحيح.

قلت: نعم.

قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟!»[(١)].

**وقال الإمام أحمد:** «وَقَد رُوِيَ عَن غَيرِ وَاحِدٍ ممن مَضَىٰ مِن سَلَفِنَا رحمهم الله أَنَّهُم كانوا يَقُولُونَ: القُرآنُ كَلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَيسَ بمخلُوقٍ، وَهو الذي أذهَبُ إليه»[(٢)].

**وقال الإمام البخاري:** «باب قول الله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٣] ولم يقل: ماذا خلَق ربُّكم»[(٣)].

**وقال الإمام الطبري:** «فأولُ ما نبدأُ بالقولِ فيه من ذلك

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٣٥) واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٩١) من طريق أحمد الترمذي به.

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ١٣٩) عن أبيه به.

(٣) «صحيح البخاري» (ص١٢٨٩).

عندنا: القرآنُ كلامُ الله، وتنزيلُه، إذ كان من معاني توحيده، فالصَّوابُ مِنَ القولِ في ذلك عندنا: أنه كلامُ الله غيرُ مخلوق»(١).

**وقال أبو جعفر الطحاوي**: «... وأنَّ القرآنَ كلامُ الله، منه بدأ بلا كيفيةٍ قولًا، وأنزَلَهُ علىٰ رسولهِ ﷺ وحيًا، وصدَّقه المؤمنون علىٰ ذلك حقًّا، وَأَيقَنُوا أنه كَلامُ الله تعالىٰ بالحقيقة، ليس بمخلوقٍ كَكَلامِ البريَّةِ، فَمَن سمعَهُ فَزَعَمَ أنه كلامُ البشر فَقَد كَفَرَ، وقد ذمَّه اللهُ وَعَابَهُ وأوعدَه بسقر، حيث قال تعالىٰ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعدَ الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥] علِمْنا وأيقنَّا أنه قولُ خالق البشر، ولا يُشبه قولَ البشر»(٢).

**وقال ابن أبي زَمَنين**: «ومن قولِ أهل السنة: إنَّ القرآنَ كلامُ الله وتنزيلُه، ليس بخالقٍ ولا مخلوقٍ، منه

---

(١) «صريح السنة» (ص٢٣).

(٢) «العقيدة الطحاوية» (ص٢٤).

تبارك وتعالىٰ بدأ وإليه يعود»[(١)].

**وقال الإمامُ اللالكائيُّ بعد أنْ سَاقَ أقوالَ الأئمةِ في كونِ كلامِ اللهِ غيرَ مخلوقٍ:** «فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفسًا أو أكثر، من التابعين، وأتباعِ التابعين، والأئمَّةِ المرضيين، سوىٰ الصحابة الخيرين، علىٰ اختلافِ الأعصَارِ، وَمُضِيِّ السنين والأعوامِ، وفيهم نحو من مائة إمامٍ ممن أَخَذَ الناسُ بقولهم، وَتَدَيَّنُوا بمذاهبِهِم، ولو اشتَغَلتُ بنقلِ قولِ المحدِّثين لَبَلَغَتْ أسماؤُهُم ألوفًا كثيرة»[(٢)].

فنجد أن الأئمة مع اختلاف أمصارهم وأزمنتهم يتواردون علىٰ شيء واحد، وينسبونه إلىٰ مذهب السلف؛ مما يدل دلالة قطعية علىٰ أن فهم السلف حق، لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه.

---

(١) «أصول السنة» (ص٨٢).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٣٤٤).

**وكما قال أبو المظفر السمعاني**: «ومما يدل علىٰ أن أهل الحديث هم علىٰ الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلىٰ آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم من الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد علىٰ وتيرة واحدة، ونمط واحد، يجرون فيه علىٰ طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترىٰ بينهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرىٰ علىٰ ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء من قلب واحد، وجرىٰ علىٰ لسان واحد.

وهل علىٰ الحق دليل أبين من هذا؟»[(١)].

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٣٩).

**فإن قيل**: كيف يعرف مذهب السلف؟

**قيل**: مذهب السلف لا يعرف إلا بالنقل، لا بالاستدلال المحض، وهو نقل متواتر عنهم.

**قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في مَعرضِ رَدِّهِ علىٰ الجهمِيَّةِ**: «فالمعقول عندنا ما وافق هديهم، والمجهول ما خالفهم، ولا سبِيل إلىٰ مَعرِفَة هديهم وَطَرِيقَتِهِم إلا هذه الآثار، وقد انسَلَخْتُم منها ...»(١).

**وقال أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ**: «وَمِنْ الْمَعْلُومِ: أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ إنْ كَانَ يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ عَنْهُمْ فَلْيُرْجَعْ فِي ذَلِكَ إلَىٰ الْآثَارِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ إنَّمَا يُعْرَفُ بِالِاسْتِدْلَالِ الْمَحْضِ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ رَأَىٰ قَوْلًا عِنْدَهُ هُوَ الصَّوَابُ قَالَ: هَذَا قَوْلُ السَّلَفِ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ لَا يَقُولُونَ إلَّا الصَّوَابَ، وَهَذَا

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص١٢٧-١٢٨).

هُوَ الصَّوَابُ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُجَرِّئُ الْمُبْتَدِعَةَ عَلَىٰ أَنْ يَزْعُمَ كُلٌّ مِنْهُمْ: أَنَّهُ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّلَفِ، فَقَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ قَدْ عَابَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ حَيْثُ انْتَحَلَ مَذْهَبَ السَّلَفِ بِلَا نَقْلٍ عَنْهُمْ، بَلْ بِدَعْوَاهُ: أَنَّ قَوْلَهُ هُوَ الْحَقُّ .

**وَأَمَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ**: فَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ مَذْهَبَ السَّلَفِ بِالنُّقُولِ الْمُتَوَاتِرَةِ، يَذْكُرُونَ مَنْ نَقَلَ مَذْهَبَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، وَتَارَةً يَرْوُونَ نَفْسَ قَوْلِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ»(١).

**وقال الذهبي**: «فإن أحببت يا عبد الله الإنصاف: فَقِفْ مع نصوص القرآن والسنن، ثم انظر ما قاله الصحابة والتابعون، وأئمة التفسير في هذه الآياتِ، وَمَا حَكَوْهُ من مذاهب السلف»(٢)

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٥١-١٥٢).

(٢) «العلو» للعلي العظيم (١/ ٢٤٦-٢٤٧).

**والذي ينسب إلىٰ مذهب السلف**: القول الواحد المجمع عليه، أو القولان علىٰ سبيل البدل؛ لأن الحق واحد.

**وما ثبت مذهبًا للسلف**؛ فإنه لا يسوغ مخالفته سواء فيما كان لهم فيه قول واحد، أو ما كان لهم فيه أقوال، إلا أن ما كان لهم فيه أقوال معتبرة فلا يسوغ الخروج عن أقوالهم، وإنما الواجب الترجيح بينها.

وكل ذلك راجع للإجماع، وقد تقدم بيان قطعيته.

## المبحث الثاني
## الأدلة الدالة على وجوب تقييد
## الكتاب والسنة بفهم السلف

تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح قد دل عليه: الكتاب، والسنة، وأقوال أئمة السلف:

### أولًا: الكتاب الكريم:

قال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

فقد أثنىٰ اللهُ تعالىٰ علىٰ الصحابة ورضيَ عنهم،

ووعدَهم بالجنة دون شرْطٍ، ورضا الله جل وعلا عنهم متضمن لرضاه عن فهمهم.

وأما التابعون لهم فقد كان وعدُه لهم بالجنة بشرط المتابعةِ للصحابة بإحسان، وهذا الاتباع يكون في الفهم.

**قال ابن القيم**: «فأما الأتباعُ السعداءُ فنوعان:

أتباعٌ لهم حكمُ الاستقلال، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾.

فهؤلاء هم السعداءُ الذين ثبت لهم رِضا الله عنهم، وهم أصحابُ رسول الله ﷺ، وكلُّ من تبعهم بإحسان، وهذا يعم كلَّ من تبعهم بإحسان إلىٰ يوم القيامة، ولا يختص ذلك بالقرنِ الذين رَأَوهُم فقط، وإنما خُص التابعون بمن رأىٰ الصحابة تخصيصًا عُرفيًّا؛ ليتميزوا به عمن بعدهم فقيل:

التابعون مطلقًا لذلك القرن فقط، وإلا فكلُّ من سلك سبيلهم فهو من التابعين لهم بإحسان، وهو ممن رضيَ الله عنهم ورضوا عنه.

وقيَّد سبحانه هذه التبعيةَ بأنها تبعيةٌ بإحسان، ليست مطلقةً فتحصلُ بمجرَّدِ النسبَةِ والاتِّباعِ في شيءٍ والمخالَفَة في غيره، ولكن تبعيَّةٌ مصاحبَةٌ للإحسان؛ فإنَّ الباءَ هنا للمصاحبة.

والإحسانُ في المتابعَةِ شرطٌ في حصولِ رضىٰ الله عنهم وجناته»[1].

**وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي في «تفسيره»:**

«﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٍ﴾ بالاعتقادات، والأقوالِ، والأعمال؛ فهؤلاء هم الذين سلِموا من الذمِّ، وحصَلَ لهم

(١) «الرسالة التبوكية» ضمن «مجموع الرسائل لابن القيم» (ص٥٩-٦٠).

نهايَةَ المدح، وأفضل الكرامَاتِ مِنَ اللهِ»[(١)].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

فقد توعَّد اللهُ في هذه الآيةِ الكريمةِ من شَاقَّ الرسول، واتبع غير سبيل المؤمنين بالعذاب الأليم؛ فدل ذلك علىٰ أن اتباع سبيلهم واجبٌ متعينٌ.

ومُشاقةُ الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين متلازمان، وكلٌّ من الوصفين يقتضي الوعيدَ؛ لأنَّ كلًا منهما مستلزمٌ للآخر.

وإذا كان قول الرسول ﷺ يوجب القطع فكذلك الإجماع؛ للتلازم بينهما.

---

(١) (ص٤٠).

والمرادُ بالمؤمنين في هذه الآية قطعًا الصحابةُ ومن تبعهم بإحسان؛ لشهادة الله للصحابة ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

## ثانيًا: السنة:

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنَّ بني إسرائيل تفرَّقتْ علىٰ ثنتين وسبعين ملة، وتفترقُ أمتي علىٰ ثلاث وسبعين ملة، كلُّهُم في النارِ إلا ملة واحدة»**.

قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(١).

ففي هذا الحديثِ وَصَفَ النبيُّ ﷺ الفرقةَ الناجيةَ بأنها هي التي كانت علىٰ مثلِ ما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه؛ وهذا دليلٌ علىٰ وجوبِ اتباع فهم الصحابة، والاهتداءِ بهديهم، وأن من خالفهم متوَعَّدٌ بالنار.

وعن أبي بُردة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**النجومُ أمنةٌ للسماء؛ فإذا ذهبت النجومُ أتىٰ السماءَ ما توعَد، وأنا أمنةٌ**

---

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة (ص٥٩٥-٥٩٦) (ح٢٦٤١) وقال: «هذا حديث مفسَّر حسن غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»، «والحاكم في المستدرك» (١/ ١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٧) (ح٢٣) جميعهم من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو به، وقد صححه ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٣٤٥)، وحسنه الألباني في «تعليقه علىٰ سنن الترمذي» (ح٢٦٤١).

**لأصحابي؛ فإذا ذهبتُ أتىٰ أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي؛ فإذا ذهب أصحابي أتىٰ أمتي ما يوعدون»**[(١)].

**فقد بوَّب النوويُ علىٰ هذا الحديث**: «باب بيانِ أنَّ إبقاءَ النبي ﷺ أمانٌ لأصحابه، وبقاءَ أصحابِهِ أمانٌ لأمته».

ودل هذا الحديث علىٰ أن النبي ﷺ جعل بقاءَهم في هذه الأمة جُنةً ووقايةً لمن بعدهم من البدع والشرور والفتن، فمن خالف هديَهم، وفهم الكتاب والسنة علىٰ غير فهمهم أتاه ما يوعد .

كما أنَّ النبيَّ ﷺ قد قرنَهمُ بالنجوم؛ فإن اللهَ جعل النجومَ علاماتٍ يُهتدىٰ بها، ورجومًا للشياطين؛ وكذلك الصحابة رضي الله عنهم، فبالاقتداء بهم نجاةٌ من بدع الشهوات والشبهات، وحِرْزٌ من إغواء الشياطين، بل قَرَنَهُم به ﷺ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب «فضائل الصحابة» (ص١١٠٩-١١١٠) (ح٦٤٦٦).

## ثالثًا: أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الاحتجاج بفهم السلف.

وَرَدَ في كلام بعض الصحابة، وفي كلام من اتبعهم بإحسان، الاحتجاج علىٰ المخالِفين بمن سبَقَهُم من سلف الأمة، وهذا يُؤكِّدُ وجوب اتباعِ مذهب السلف، وأنه طريقُ النجاة .

**١- ما جاء عن الصحابة.**

**عن عبد الله بن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال:** «لما خرجت الحَرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستةَ آلاف، فقلتُ لعليٍّ: يا أميرَ المؤمنين، أبْرِدْ بالصلاة؛ لعلي أُكلِّم هؤلاء القوم، قال: إني أَخافُهم عليك، قلتُ: كلا، فلبِسْتُ، وترجَّلتُ، ودخلتُ عليهم في دار نصف النهار، وهم يأكلون، فقالوا: مرحبًا بك يا بنَ عباس، فما جاء بك؟ قلتُ لهم: أتيتُكُم من عند أصحابِ النبيِّ ﷺ المهاجرين والأنصار، ومن عندِ ابنِ عمِّ

النبيِّ ﷺ وصهرِه، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلمُ بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد...»[(١)].

**فقد دل أثرُ ابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ وجوب اتباع السلف من وجوه منها:**

١- احتجاجُ ابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ ضلالِ الخوارج؛ بمخالفتهم فهمَ الصحابة، وسلوك غير سبيلهم.

---

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ»، باب: ذكر مناظرة عبد الله بن عباس الحرورية واحتجاجه فيما أنكروه علىٰ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٧/ ٤٧٩-٤٨٠)، و«الحاكم في المستدرك» (٢/ ١٥٠)، وقال: «صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه». وعبد الرزاق في المصنف، باب: ما جاء في «الحرورية» (١٠/ ١٥٧) كلهم من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل به.
وعكرمة قال فيه ابن معين: «صدوق ليس به بأس». وقال النسائي: «ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير». «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٠٨-٢٠٩).
وأما أبو زمُيل: فهو سماك بن الوليد قال عنه أبو حاتم كما في «الكاشف للذهبي» (٢/ ٤٠٢): «صدوق» فيكون سنده حسنًا.

٢- تنويهُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإشارتُه لما يُوجِب تقديمَ فهمِ الصحابة علىٰ فهمِ غيرِهم؛ بأنَّ القرآنَ نَزَلَ عليهم؛ فكانوا أعلمَ بتأويلِهِ.

**٢- ما جاء عن التابعين.**

**قال التابعي الجليل صاحب ابن عباس سعيد بن جبير:**

«مَا لَمْ يَعرِفْهُ البدرِيُّونَ فَلَيسَ من الدِّينِ»(١)

**وَقال الحسن البصري عن أصحاب محمد** ﷺ: «إنهم كانُوا أبَرَّ هذه الأمَّة قُلُوبا، وَأعمَقها عِلمًا، وَأقَلَّها تَكَلُّفًا، قَوْمًا اختَارَهُمُ اللهُ لصُحبَةِ نَبِيِّه ﷺ؛ فَتَشَبَّهُوا بِأَخلاقِهِم وَطَرائِقِهِم فإنَّهُم وَرَبِّ الكعبَةِ علىٰ الصِّرَاطِ المستقِيمِ»(٢).

**٣- ما جاء عن الأئمة.**

**قال الإمام أبو حنيفة:** «عليك بالأثر وطريقة السلف،

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٧١).
(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٦).

وإياك وَكل محدَثَةٍ فإنها بدعة»(١)

**وقال الشاطبي عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس:** «وَلما بَالَغَ مالِكٌ في هذا المعنىٰ بالنسبَةِ إلىٰ الصَّحَابَةِ، أَوْ مَن اهتَدَىٰ بهديِهِم، واسْتَنَّ بِسُنَّتِهِم فجَعَلَهُ اللهُ تعالىٰ قُدْوَةً لغيرِهِ في ذلكَ، فَقَدْ كانَ المعاصِرُونَ لمالكٍ يَتَّبِعُون آثارَهُ وَيقتدُونَ بأفعَالِهِ، بِبَرَكَةِ اتِّبَاعِه لمن أَثنَىٰ اللهُ وَرَسُولُهُ عليهم، وَجَعَلَهُم قُدوَةً أو مَن اتَّبعَهُم»(٢).

**وقال الإمام أحمد بن حنبل:** «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدَعِ»(٣).

---

(١) «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٢١٣).

(٢) «الموافقات» (٤/ ٤٦٣).

(٣) «أصول السنة» للإمام أحمد ضمن كتاب «عقائد السلف» (ص١٩).

**وقال الإمام الأوزاعي:** «العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، وما لم يجيء عن أصحاب محمد ﷺ فليس بعلم»(١)

**وقال الإمام ابن بطة:** «فإني أجعَل أمام القولِ إيعازَ النصيحَةِ إلىٰ إخواني المسلمين، بأنْ يَتَمَسَّكُوا بكتابِ اللهِ، وسنةِ رسوله ﷺ واتباعِ السلَفِ الصالح مِنَ الصحابَةِ والتابعين، ومن بَعدَهُم من علماءِ المسلمين، الذين شَرَحَ اللهُ بالهدىٰ صدورَهُم، وأنطَقَ بالحكمة ألسنَتَهُم، وَضَرَبَ عليهم سرادِقَ عصمَتِهِ، وأعاذَهُم مِن كيد إبليس وفتنته، وجعلهم رحمةً وبرَكَةً علىٰ من اتبعَهُم، وأنسًا وحياةً لمن سلك طريقَهُم، وحجَّةً وعمىٰ علىٰ مَنْ خالفهم»(٢).

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٦٩).

(٢) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٢١٢-٢١٣).

**وقال الإمام ابن أبي حاتم:** «فَأَمَّا أَصحَابُ الرسُولِ ﷺ فَهُمُ الذينَ شَهِدُوا الوَحْيَ وَالتَّنزيلَ، وَعَرَفُوا التَّفسيرَ وَالتَّأْوِيلَ، وَهُم الذِينَ اختارَهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِصُحْبَةِ نَبِيِّه ﷺ، وَنُصرَتِهِ، وَإقامَةِ دِينِهِ، وَإظهَارِ حَقِّهِ، فَرَضِيَهُم له صحَابَةً، وَجَعَلَهُم لنا أعلاما وَقُدوَةً، فَحَفِظُوا عنه ﷺ ما بَلَّغَهُم عنِ الله عَزَّوَجَلَّ، وَمَا سَنَّ وَشَرَعَ وَحَكَمَ وَقَضَىٰ وَنَدَبَ وَأَمَرَ وَنَهَىٰ وَحَظَرَ وَأَدَّبَ، وَوَعَوْهُ وَأتقَنُوهُ، فَفَقِهُوا في الدِّينِ، وَعَلِمُوا أَمرَ اللهِ ونهيَهُ وَمُرَادَهُ بمعانيهِ رسول الله ﷺ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله، وتلقُّفهم منه واستنباطهم عنه، فشرفهم الله عز و جل بما منَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفىٰ عنهم الشك والكذب، والغلط والريبة والغمز، وسماهم عدول الأمة فقال عز ذكره في محكم كتابه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]. ففسر النبي ﷺ عن

الله عز ذكره قوله: ﴿وَسَطًا﴾ قال: «**عَدْلًا**». فَكَانُوا عُدُولَ الأُمَّةِ، وأئمَّةَ الهدَىٰ، وَحُججَ الدِّينِ، وَنَقَلَةَ الكتابِ والسنَّةِ.

وَنَدَبَ اللهُ ﷻ إلىٰ التَّمَسُّكِ بهديهِم، والجرْيِ عَلَىٰ مِنهَاجِهِم، والسُّلُوكِ لسَبِيلِهِم، والاقتِدَاءِ بِهِم فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥].

... فَخَلَفَ بعدَهُم التَّابِعُون الذينَ اختَارَهُمُ اللهُ ﷻ لإقامَةِ دِينِهِ، وَخَصَّهُم بحفظِ فَرَائِضِهِ وَحُدُودِهِ وَأمرِهِ ونهيِهِ وَأحكامِهِ وَسُنَنِ رَسُولِهِ ﷺ وآثارِهِ، فَحَفِظُوا عَن صَحَابَةِ رسولِ اللهِ ﷺ ما نَشَرُوهُ وَبَثُّوهُ مِنَ الأحكامِ وَالسُّنَنِ والآثارِ وسَائِرِ ما وَصَفْنا الصَّحَابَةَ به رضي الله عنهم فأتقَنُوهُ وَعَلِمُوهُ وَفقهُوا فيه، فَكَانُوا مِنَ الإسلامِ والدِّينِ، وَمُرَاعاةِ أمرِ اللهِ ﷻ ونهيه؛ بحيث وضعهم الله ﷻ وَنَصَبَهُم له؛ إذ يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]... ثُمَّ خَلَفَهُم

أتباعُ التَّابعينَ، وَهُم خَلَفُ الأخيَارِ، وَأعلامُ الأمصَارِ في دِينِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَنقلِ سُنَنِ رَسُولِ الله ﷺ، وَحِفْظِهِ وإتقانِهِ، وَالعُلماءِ بالحلالِ والحرَامِ، وَالفُقهاءِ في أحكامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وفُرُوضِهِ وَأمرِهِ ونهيِهِ»(١).

**وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي**: «وشعارُ أهلِ السنة اتباعُهم السلف الصالح، وتركُهم كلَّ ما هو مبتدَعٌ محدثٌ»(٢).

فتقييد فهم النصوص بفهم السلف أمر شرعي وليس أمرًا اجتهاديًّا.

**وهنا سؤال مهم، وهو**: ما هي الأسس التي يقوم عليها فهم النص الشرعي؟

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٧-٨-٩)

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٩٥).

**والجواب**: الأسس التي يقوم عليها فهم النص الشرعي، هي:

**الأساس الأول**: التضلع في اللغة العربية، فمن لم يكن متضلعًا في اللغة العربية؛ فإنه لن يفقه كلام الله ﷻ وكلام رسول الله ﷺ حق الفهم، وأعظم الناس تضلعا بلغة القرآن والسنة هم: الصحابة، فقد نزلا بلغتهم، فيكونون أحق وأولىٰ بالفهم ممن جاء بعدهم.

**الأساس الثاني**: معرفة مراد الله ومراد رسوله ﷺ .

وأعرف الناس بمراد الله ومراد رسوله ﷺ: الصحابة؛ لأنهم شاهدوا التنزيل، وعرفوا الوقائع، وعلموا متىٰ نزلت هذه الآية، وفيمن نزلت؛ فكانوا أفقه لمراد الله ومراد رسوله ﷺ من غيرهم فكانوا أحق بالفهم .

**ولهذا ضُبِط الفهم الصحيح** للنصوص الشرعية بفهم السلف الصالح.

**ومما يزيد الأمر وضوحًا وتوكيدًا**: أن المتأمل في الانحرافات التي حصلت في هذه الأمة يجدها ترجع إلىٰ عدم التقيد بفهم السلف، فأول فرقة خرجت في الإسلام هي فرقة الخوارج، وقد نبذوا فهم السلف وراء ظهورهم؛ بدليل أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لهم: «وليس فيكم منهم أحد».

فوقعوا في تحريف معاني القرآن؛ حتىٰ جاءوا إلىٰ نصوص نزلت في الكفار فأنزلوها في عصاة الموحدين.

**وكذلك ممن انحرف**: أهل الكلام، فلم يعتبروا بفهم السلف؛ حتىٰ قدموا تأويل الخلف علىٰ ما نسبوه ظلمًا وجورًا لمذهب السلف.

ولما علم أهل البدعة أن فهم السلف حاجز لهم عن بدعهم: حاولوا إيراد الشبه لإسقاط هذا الأصل، فجاءوا بعبارات رنانة يخدعون بها من كان ضعيف الباع في علم الشريعة، فتجدهم يقولون: «نحن رجال وهم رجال»، أو «الفهم

العصري للنصوص»، أو «القراءة الحرة للنصوص»، ونحو ذلك من هذه العبارات.

**وهذا مع كونه باطلًا في نفسه** بمقتضىٰ النصوص الشرعية؛ فإن فيه استجهالًا للسلف، واعتقاد أن الخلف أعلم منهم بنصوص الكتاب، وهذا في غاية الضلال لمن تأمله .

**والخلاصة:**

إن الناظر فيما تقدم ليقطع بأن فهم السلف للنصوص حق، لا يعتريه الخطأ بوجه من الوجوه، وأن تقييد النصوص به طريق النجاة في الدنيا من البدع، وفي الآخرة من النار، وأنه لا سبيل لمعرفة الإسلام كما أُنزِل إلا عن طريق تقييد نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

# فهرس الموضوعات

المقدمة..... ٥

**المبحث الأول:** الأصول التي يرجع إليها تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح ..... ٨

الأصل الأول: الإجماع..... ٨

الأصل الثاني: مذهب الصحابي..... ١٥

**المبحث الثاني:** الأدلة الدالة علىٰ وجوب تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف..... ٤٠

أولًا: الكتاب الكريم..... ٤٠

ثانيًا: السنة..... ٤٤

ثالثًا: أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الاحتجاج بفهم السلف..... ٤٧

**فهرس الموضوعات** ..... ٥٩

# من إصدارات المؤلف

## أولًا: ما يتعلق بمجمل العقيدة:

- دروس مهمة لعامة الأمة في العقيدة.
- قواعد باب الاعتقاد.
- أصول تقييد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

## ثانيًا: ما يتعلق بالإيمان بالله:

- تحرير القواعد المتعلقة بأحكام زيارة القبور والمشاهد.
- حكم الصلاة في المقبرة لغير قصد التعظيم.
- أسئلة مهمة متعلقة بالشرك الأصغر والجواب عنها.
- القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب

البرية.

- موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات.

- شرح قواعد الأسماء والصفات.

- شرح ضوابط الصفات.

- تحقيق معنىٰ الصورة في قوله ﷺ: «**خلق الله آدمَ علىٰ صورته**».

- أثر الإيمان بصفات الله في سلوك العبد.

**ثالثًا: ما يتعلق ببقية أركان الإيمان:**

- حقيقة الملائكة.

- الإيمان بالكتب بين إثبات السلف وتعطيل أهل الكلام.

- المَبَاحث العقدية المتعلقة بالإيمان بالرسل.

- الإيمان بما بعد الموت (مسائل ودلائل).

- قواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر.

**رابعًا: ما يتعلق بالأسماء والأحكام:**

- موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لسلف الأمة وأئمتها في تقرير القواعد المتعلقة بباب الأسماء والأحكام (رسالة دكتوراه).

- الأصول الجامعة التي ترجع إليها مسألة الحكم بغير ما أنزل الله.

- الأصول التي ترجع إليها مسألة العذر بالجهل.

**خامسًا: ما يتعلق بالدفاع عن مذهب السلف، وشروح ما كتبوه:**

- فصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام.

- حكم الذكر الجماعي عند أئمة السلف.

- تبصير الخلف بضابط الأصول التي من خالفها خرج عن منهج السَّلف.

- تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في

الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ.

- براءة أئمة السلف من التفويض في صفات الله.

- الأجوبة السنية علىٰ افتراءات الأشعري سعيد فودة في نقض التدمرية.

- شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني.

- التعليقات السنية علىٰ مقدمة ابن عاشر الاعتقادية الأشعرية، وهو تعليق أيضًا علىٰ العقيدة السنوسية الصغرىٰ «أم البراهين».

**سادسًا: ما يتعلق بأصول الفقه:**

- دروس في أصول الفقه للمبتدئين.

- متن في أصول الفقه علىٰ اعتقاد أئمة السلف.

- القواعد الأصولية التي تُبنَىٰ عليها ثمرة عملية.

- شرح الورقات في أصول الفقه (مع التنبيه علىٰ المسائل

الكلامية).

- شرح منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول للبيضاوي (مع التنبيه علىٰ المسائل الكلامية).

- أهمية دراسة أصول الفقه المبني علىٰ هدي السلف الصالح.

**سابعًا: ما يتعلق بمقاصد الشريعة:**

- مقاصد الشريعة علىٰ ضوء اعتقاد أئمة السلف.

**ثامنًا: ما يتعلق باللغة:**

- المجاز في لُغَة العرب (قضية خيالية ذهنية).

**اللهم اجعل ذلك خالصًا لوجهك الكريم**

**وانفع به المسلمين**